



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgt.journals.ekb.eg>
المجلد (٩٠) أبريل (ج ٢) ٢٠٢٤ م



مضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤م - ٢٠٢١م

إعداد

أ. وائل محمود سالم محمد
باحث ماجستير قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة طنطا

المجلد (٩٠) أبريل (ج ٢) ٢٠٢٤ م



الملخص:

يعد الاستثمار في الإنسان أهم أنواع الاستثمار ، حيث يمثل الفرد راس المال البشري، ويعتبر أهم الموارد لأي دولة ، ولبناء الإنسان كان هناك ضرورة حتمية للاهتمام وتعد قضية التعليم من أهم القضايا التي تهتم بها الامم التي تسعى إلى التنمية والتطوير والتقدم، ولتحقيق ذلك كان لزاماً على الدولة أن يكون لها سياسات تعليمية تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وتعد السياسة التعليمية أحد إركان السياسة العامة في جميع الدول، ومحور اهتمامها الأساسي هو الإنسان، ولذا فإن السياسة التعليمية تتمتع بأهمية قصوى نظراً لأنها تعكس ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وتطلعاته المستقبلية، ولا شك أن السياسة التعليمية جيدة البناء واضحة الأهداف والمعالم والرؤى هي السبيل الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف النظام التعليمي ككل .



Abstract

In vesting in human being is the most im portant type of invest ment .where one is bored with human capital

And it's the most important resource of any country. And to build a human, there was an imperative to pay attention to education for building a human being , Education is one of the most important issues for the mother who seeks

To that end, it was incumbent on States to have educational policies It works to achieve the goals desired by it and educational policy is one of thepillars of publicly policy in all countries, and its main focus is human beings, and there fore educational policy has the utmost importance because it reflects the culture ,customs ,traditions and future aspirations of socity.

There is well doubt that the education policy is well structured, with clear goals, milestones and visions through which the education system can be achieved.

مقدمة البحث:

شهد العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين العديد من المستجدات والمتغيرات الحيوية التي أثرت بشكل كبير على تنمية الأمم بمختلف أشكالها ، الصناعية ، الاقتصادية ، الإجتماعية ، والثقافية مما دعا العديد من الدول إلى تطوير العديد من نظمها وعلى رأسها نظم التربية والتعليم ، لتواكب مخرجاتها التي تحتاجها تلك المتغيرات. فمجال التربية والتعليم متغير شأنة شأن مجالات التنمية الأخرى ، لكن يتغير تغييراً بطيئاً إذا ما تمت مقارنته بالمجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ، نظراً لطبيعته التي تهتم ببناء الإنسان وللامسنة جانباً مهماً ذا علاقة ارتباطية بالمعرفة والمهارات والقيم ، وتكوين الإتجاهات لدى النشئ وفقاً للأهداف المنشودة ، مع وجود العديد من المشكلات التي حالت دون تطورته بالإضافة إلى عدم وجود مقاييس مقننة لتشخيص واقع التعليم العام ورصد احتياجاته الفعلية للإصلاح ، ومعرفة فرص التحسين المتوترة^١. (عبد الرحمن بن احمد محمد صانع ، ٢٠١٠ ، ص ١)

والدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ ينص على أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفة بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية وتأسيس المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب ، وتشجيع الإبتكار ، وترسيخ القيم الحضارية ، وارساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التميز ، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو مايعادلها لها ، وتكفل الدولة مجانيته ، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الأجمالي ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعادلات العالمية ، وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية^٢. (دستور مصر ٢٠١٤ ، ص ٧)

وقد عقدت هذه الاستراتيجية قسماً كاملاً للثانوية العامة في مصر يتناول فيه مضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر في الفترة من ٢٠١٤-٢٠٣٠. (محمود ابو النصر، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، ص٢) وتتخلص الأهداف الاستراتيجية لرؤية التعليم في مصر ٢٠١٤-٢٠٣٠ في مجموعة من الأهداف :

- ١-زيادة استيعاب التعليم الثانوي ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي .
 - ٢- تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التعليم الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي .
 - ٣- تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي .
 - ٤- تقديم نماذج ابداعية بمثابة اساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام^٤ (محمود ابو النصر ،الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ ، ص٣ وقد صدرت رؤية مصر ٢٠٣٠ وهي تتناول مجالات عديدة ومنها مجال التربية والتعليم ومجال الثانوية العامة بما فيها مضمون سياسى تعليمى متطابق تماماً مع رؤية استراتيجية ٢٠١٤ - ٢٠٣٠. (رئاسة الجمهورية)^٥
- لقد صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .
- وقد صدر قرار رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١٨ عن نظام الدراسة والتقسيم لطلاب الصف الاول الثانوي وتضمن القرار ٨ مواد تشمل تطبيق نظام الثانوية المعدل ابتداء من الطلاب الصف الاول الثانوي للعام الدراسى ٢٠١٨-٢٠١٩ على الا تحتسب درجاته ضمن الثانوية العامة لطلاب هذا العام .

تسرى أحكام ونصوص هذا القرار على نظام الدراسة والتقييم بالصف الاول الثانوى العام اعتبار من العام الدراسى ٢٠١٨-٢٠١٩ ويلغى كل ما يخالفه من احكام ويعمل فيها لم يرد ينص فى هذا القرار بمواد وأحكام القرار الوزارى رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠١٢ .^١ (وزارة التربية والتعليم، قرار رقم ٣٤٤ سنة ٢٠١٨، ص ١٢، ١١)

وقد طبق هذا النظام فى العام الدراسى ٢٠١٨-٢٠١٩ ولهذا النظام مميزات واثار ايجابية، ولكنة اسفر عن العديد من المشكلات منها أن الطالب ليس لديه الخبرة فى النظام الجديد والعلم يضع نظاماً تعليمياً للتعامل مع التابلت ، وعدم فتح الشبكة ، وضعف الأنترنت، وسقوط السيستم، زعلاوة على أن شبكة الأنترنت ضعيفة جداً فى بعض المناطق.

لذلك صدر قرار جديد بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٤ ابقى على نظام التابلت والغى النظام التراكمى على الصف الاول والثانى والثالث الثانوى، فأصبح نظام لة ايجابياتة ولكنة قد نتج العديد من المشكلات التي تحتاج الى تحديد مصادرها واسبابها، ومضمونها، الحلول المقترحة لها ، مدى نجاحها ،ى لكى نتخلص منها، ثم بحث ذلك بمضمونة ومميزاتة وايجابياتة وسلبياتة .

مشكلة البحث:

يتبين لنا أن هناك سياسة تعليمية لنظام الثانوية العامة فى مصر تمثلت فى مواد دستورية واستراتيجية ، ورؤية مصر وقوانين ، وقرارت تعليمية خاصة بهذا النظام ، وأن لها مضمونا وضع موضع التطبيق ، ولهذا السياسة أثار ايجابية تتمثل فى تطبيق العدالة الاجتماعية المتمثل فى تطبيق معيير القبول المعمول للالتحاق بالمدرسة الثانوية العامة . ومن الضرورى دراسة مضمون هذه السياسة التعليمية من خلال تحليل مصادرها ودراسة الأثار الإيجابية ، والسياسة الترتبة على تطبيقها ، والبحث فى تنظيم ايجابيتها وتخفيف

سلبياتها للوصول الى نظام ثانوية عامة اكثر ايجابية وفاعلية يحقق أهداف السياسة التعليمية في مصر .

وقد تتبع الباحث الدراسات السابقة في هذا الموضوع فوجد عدة ابحاث متعلقة بقوانين التعليم الثانوى ولم يجد دراسة تناولت الموضوع الحالى بالمرحلة على البحث.

ومن يصبح امام الباحث موضوعاً يتعلق بمضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر والاثار الايجابية والسلبية التي ترتبط على تطبيقها ، وتتمثل في تعظيم الإيجابيات ، وتخفيف من السلبيات وذلك في ضوء أهداف نظام الثانوية العامة كما حددته السياسة التعليمية في المرحلى ٢٠١٤م-٢٠٢١م.

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسى الاتى :

مالأثار الايجابية والسلبية للسياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤م - ٢٠٢١م وكيف يمكن تعظيم الإيجابيات وتخفيف السلبيات.

وهذا السؤال يتفرع الى مايلى :

س١ مامضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤م-٢٠٢١م؟
مالتائج والتصورات المقترحة لمضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤م - ٢٠٢١م

هدف البحث:

يهدف البحث الحالى الى تحليل مضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر فى الفترة من ٢٠١٤م-٢٠٢١م وذلك للتعرف على الإيجابيات والسلبيات التي تترتب على تطبيقها ، ومحاولة تعظيم الإيجابيات وتخفيف السلبيات فى ضوء اهداف نظام الثانوية العامة.

منهج البحث وادواته :

منهج الدراسة يحدد تبعاً لكبيعة الدراسة وفى ضوء اهدافها فإن الدراسة الحالية استخدمت المنهجيين الوصفى والنقدى طبقاً لموضوع البحث وتساؤلاته .

أ- المنهج الوصفي :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ورصد وتحليل الآثار والمشكلات التي ترتبت على نظام الثانوية العامة الحالي فإنه ملائم لهذا البحث ، والمنهج الوصفي له هدف محدد وهو تحديد طبيعة الظروف والممارسات والاتجاهات السائدة ، أى البحث عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص .^٧ (يحيي مصطفى عليان ، ٢٠٠٨، ص٥٢)

ب- المنهج النقدي :

للمنهج النقدي مفهومان : احدهما عام يرتبط بطبيعة الفكر النقدي الذي وضعه وأسسه ديكرت وكان مبدأه يقوم على عدم قبول المسلمات قبل عرضها على العقل ، فيحللها ويختبرها . والآخر مفهوم خاص وهو يتعلق بمظاهر الإبداع الأدبي من طبيعته وعناصره ، وقوانينه ، ، وعلاقة الأدب بالمجتمع وعادات وتقاليد ، وتنقسم المناهج النقدية الى منظومتين المنظومة التاريخية والمنظومة الحداثية^٨ (صلاح فضل ، ٢٠٠٢، ص١١، ١٠) حدود البحث :

١- حدود زمانية : تمتد في الفترة من ٢٠١٤م-٢٠٢١ م

٢- حدود مكانية : مصر

٣- حدود موضوعية : يتناول البحث مضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤م-٢٠٢١م من خلال مصادرها (مواد الدستور - الاستراتيجيات التعليمية - رؤية مصر ٢٠٣٠ القوانين والقرارات التعليمية الصادرة في المدة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

- ١- دراسة حنان حسن أحمد "اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة (القديم - الجديد) لضمان الجودة التعليمية ودور الممارسة العامة في مواجهتها"^٩ (حنان حسن أحمد، ٢٠١٦)
- تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية (القديم - الجديد) ، المقارنة بين اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة (القديم - الجديد) وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي بالعينة حيث تم اختيار عينة البحث من طلاب الصف الثالث الثانوي.
- اما الدراسة الحالية انها اهتمت بدراسة الاضطرابات التشريعي المتعلق بنظام الثانوية العامة وما يترتب عليها من آثار أما في هذه الدراسة فقد اقتصر على اتجاه الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة القديم والجديد.
- ٢- دراسة كمال حسني بيومي "سياسات تقويم العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام في مصر : مفهوم مقترح"^{١٠} (كمال حسني بيومي، ٢٠١٦)
- هدفت الدراسة إلى الكشف عن أ ضل الأساليب والنماذج المتطورة الحديثة في تقويم ومتابعة أداء المعلم ومدير المدرسة ووكيلة والطالب ؛ بهدف تقويم ومتابعة هذه الفئات الأربع بشكل علمي يحقق الموضوعية وسرعة الإنجاز لأهداف التعليم الثانوي العام في مصر .
- ولتحقيق ذلك قامت الدراسة بإجراء مسح ميداني لدى فئات متعددة شملت المعلمين ومديري المدارس، والطلاب في سنوات النقل والصف الثالث الثانوي من خلال معلمهم ؛ فضلاً عن مديري الإدارات التعليمية وكذلك مديري المراحل والموجهين بإدارات التعليم .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في اقتصارها علي تقييم العملية التعليمية من وجهه نظر العاملين فقط دون التطرق للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أولياء الأمور من أى تغيير قد يطرأ على العملية التعليمية .

٣- دراسة ناصر السيد عبد الحميد "منظومة التقويم: مدخل لتطوير الثانوية العامة وحل إشكالياتها"^{١١} (ناصر السيد عبد الحميد ، ٢٠١٧)

تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية تطوير منظومة التقويم بالمرحلة الثانوية باعتبار أن التقويم أحد عناصر المنهج الدراسي ، والمرتبط بتطوير منظومة التعليم الثانوي العام . وتتحد مشكلة البحث الحالي في تحديد المشكلات الميدانية المرتبطة بنظام التقويم في التعليم الثانوي العام وما ارتبط به من أوجه قصور على مستوى تقييم الجوانب المعرفية في مستوياتها العليا وندرة تقييم الجانب المهارى والجانب الوجدانى والاقتصار على الامتحانات التي تخاطب الذاكرة الألية وارتباط عمليات الاستدكار والاسترجاع بخبرات مؤقتة لا دلالة لها . مع ارتباطها بالعديد من المشكلات التعليمية وأهمها تدني الأداء المدرسى بالمرحلة الثانوية وتدنى الأداء التدريسي للمعلمين وعدم الاكتراث والمواظبة والانضباط السلوكى وعدم الالتزام بشخصية طالب المرحلة الثانوية وانشغال الاسرة والمجتمع بمجموع درجات الثانوية العامة .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن هدف البحث الحالي بناء منظومة تطويرية للتقويم في المرحلة الثانوية تضمن تطوير النظام التعليمي ككل وفق المراحل التالية

المرحلة الاولى ٢٠١٦\٢٠١٧ تستهدف التوصل إلى إطار عام لتطوير منظومة التقويم بالمرحلة الثانوية .

المرحلة الثانية ٢٠١٧\٢٠١٨ تستهدف إعداد دليل التقويم بالمرحلة الثانوية وما يرتبط به من أدوات تعليمية لتطوير منظومة الثانوية العامة .

المرحلة الثالثة ٢٠١٩\٢٠١٨ تستهدف تجريب الأدلة والادوات عل عينة من المدارس الثانوية لدراسة أهميتها وبناء الوعي لدى مجتمع المدرسة الثانوية (معلمي ومدراء وطلاب وأولياء أمور).

ثانياً الدراسات الاجنبية:

١- دراسة Jeremy Suparich E-learning in Australia in post – Second

Jeremy)ary Education trends Issues and polica changes Ahead
(٢٠٠١، Stuparich

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم الالكتروني في مدارس المرحلة الثانوية في استراليا وتناولت الجانب النظري للتعليم الالكتروني ، فأكد الباحث على أنه عندما نتحدث عن التعليم الالكتروني فأنة يقصد من وراء ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير وتدعيم عمليات التعليم والمدارس الالكترونية ، والتي تركز بصورة كبيرة على كيفية الاستفادة من اليات الاتصال الفعالة من خلال الانترنت لتوفير مناخ وبيئة تعليمية تفاعلية للطلاب بعيدة عن قيود الزمان والمكان .

وتتشابه هذه الدراسة مع البحث التالي في تناولها لموضوع التعلم الالكتروني في مدارس التعليم الثانوي في استراليا ؛ قد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على واقع التعليم الالكتروني في مدارس التعليم الثانوي في استراليا كما انها تختلف معها في انه قارن بين التعليم الالكتروني في المدارس الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وتحاول الدراسة الحالية أن تصور مقترح لتطبيقه في المدارس الثانوية العامة المصرية.

٢- دراسة “Reform of Secondary Education in the CSSE Ahandou “

Lightof the UNESCO Strategy for Technical and Vocational
Education and Traini ng”^{١٣} (٢٠١٦، iCissE: Ahanou)

هدفت الدراسة إلى إصلاح التعليم الثانوى في ضوء استراتيجية اليونسكو لأجل التعليم المهني والتكنولوجى والتدريب التقنى والمهنى بالمرحلة الثانوية ، واستعرض أبرز الجهات العالمية ، وتحديد أهم المهارات اللازمة لخريجي التعليم الثانوي تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولها أثر المهارات المستخدمة في التعليم على مرحلة ما بعد التعليم الثانوي .

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة

-الاستفادة من الدراسات في إثراء الإطار النظرى للدراسة

-الكشف عن كل ما هو جديد في نظام الثانوية العامة المبني على التكنولوجيا

الإطار النظرى :

أولاً: مفهوم السياسة التعليمية :

قبل تناول مفهوم السياسة التعليمية وحب الوقوف على مفهوم السياسة الذي تتبناه الدراسة الحالية وهو " أى شئ تختار الحكومات فعلة أو عدم فعلة " ^١ (Guorui fan , Tomas

P31،S. Popkewitz(2020)

وانطلاق من هذا المفهوم فيمكن القول بأن السياسة التعليمية تندرج تحت السياسة العامة للدولة ، ولا تنفصل عنها ، إلا أنها تختص بجميع عناصر العملية التعليمية ومكوناتها . ويمكن القول بأن السياسة التعليمية هي الإطار العام الذي يحدد النظام التعليمي ، وبالتالي فإن وضوح السياسة التعليمية ينتج عنه وضوح في رؤية النظام التعليمي ككل ، لذا فإن فيمكن القول بأن السياسة التعليمية هي "الإطار العام للنظام التعليمي ومؤسساته المختلفة ، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد ، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية ، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات التعليمية ، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات ، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارة مختصة ، وبمشاركة بعض افراد المجتمع ، فهي تعبر عن اختبارات السياسة لمجتمع معين ، وعن قيمة

وعاداته وثوراته المادية والبشرية وعن تصوراته المستقبلية .^{١٥} (عبد الحميد بن عبد الحميد حكيم، ٢٠٠١)

مما سبق يمكن القول بأن السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للمجتمع ، إلا أنها تختص بجانب محدد وهو التعليم ، وترى الدراسة الحالية أن فلسفة التعليم تسبق السياسة التعليمية ، وفلسفة التعليم التي تتبناها الدولة هي التي تحدد السياسة التعليمية ، كما أ السياسة التعليمية هي جزء من السياسة العامة للدولة.

وبالقراءة المتأنية يمكن استنتاج عدة ملامح للسياسة التعليمية ومنها :

- ١- أن السياسة التعليمية هي الإطار العام للنظام التعليمي بمؤسساته المختلفة .
- ٢- أن السياسة التعليمية تقوم أساساً على احتياجات المجتمع.
- ٣- أن السياسة التعليمية هي التي تحدد أدوار المؤسسات التعليمية .
- ٤- يتم تقويم عمل المؤسسات التعليمية في ضوء السياسة التعليمية .
- ٥- تعبر السياسة التعليمية عن التصورات المستقبلية للمجتمع.
- ٦- تسعى السياسة التعليمية إلى تحقيق أهداف المجتمع .

وفي ضوء ماسبق يمكن أن تخلص الدراسة الحالية إلى أن السياسة التعليمية هي: جزء من السياسة العامة للدولة ، والتي تهتم بجانب التعليم مستمدة رؤيتها من حاجات المجتمع وإمكاناته ، وتطلعاته المستقبلية ، بغية بناء إنسان صالح متشبع بعادات المجتمع وقيمة ، قادراً على الاستفادة من الماضي ومواجهة الحاضر والمستقبل وتحدياته وتداعياته .

ثانياً: أهمية السياسة التعليمية :

إن وضوح السياسة التعليمية ينتج عنه قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهدافه ، ولذا

فيمكن تلخيص أهمية السياسة التعليمية فيما يلي^{١٦} (مهني ابراهيم غنايم، ص٥٢٤)

- تشكل اساساً لتقويم الخطط القائمة والمقترحة .

- تيسر عملية صنع القرارات على المستوى الإداري .

- تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية .
- توفر نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبي.
- توجيه النظام التعليمي.

وكذلك يمكن القول بأن أهمية السياسة التعليمية تكمن في أنها "تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية ،وهي بالتالي تساعد على تحويل هذه الأهداف الى (اغراض) وتساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغير المسؤولين، إذ أنها تتضمن عنصرين اساسيين : المبدأ الذي يحكم العمل والقاعدة التي توضح طريقة تطبيق هذا المبدأ ولايعني الاستقرار هذا الجمود بل يعني الثبات النسبي ، إذ لابد من تطويرها وتمييزها في ضوء الظروف المتغيرة والمتجددة ^٧ (احمد اسماعيل حجي،ابريل ص ٢٩٨٧-١٣٢٦)

وترى الدراسة الحالية أن التذبذب في اتخاذ القرارات قد يرجع في الكثير من الاحيان الى عدم وضوح السياسة التعليمية ، أو عدم قدرة متخذي القرار على استيعاب تلك السياسة والجدير بالذكر أن وضوح السياسة التعليمية وخاصة في ذهن متخذي القرار فالسياسات التعليمية لا تتغير بتغير الافراد ومن ثم فإذا حدث تغيير للأفراد فإنه من الضروري على من ياتي فيما بعد أن يسير في نفس طريق تحقيق السياسة التعليمية . وكذلك على الجانب المعنوي تؤدي الى توافر نوع من الشعور بالامن لدى العاملين ، وذلك لأن الجميع يسير وفق رؤية واضحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

ثالثاً اهداف السياسة التعليمية :

- للسياسة التعليمية عدة أهداف منها:^٨ (سعاد محمد عيد،٢٠١٣، ص٣٩)
- مواجهة المشكلات التعليمية واشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية
- تحقيق الاصلاح التعليمي حيث يعد من أهم اهداف صانعي السياسات التعليمية إصلاح الاوضاع القائمة

- توجيه العمل التربوي وتحديد مسارات القرارات التربوية في اتجاه تحقيق الأهداف في السياسة التعليمية

- توفير نوع من الإتساق في القرارات التي تصدرها الأجهزة بشأن المشكلات المتشابهة مما سبق يمكن القول بأن السياسة التعليمية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الإصلاح التعليمي والا فما هو الدافع لتغيير السياسة التعليمية ، فمن المؤكد أن السياسة التعليمية تهدف الى تحسين الاوضاع القائمة ، ولى نفس الوقت تعمل على مواجهة المشكلات التعليمية .

وترى الدراسة الحالية أن الهدف الاساسى للسياسة التعليمية إعداد الفرد للحياة السوية السليمة القائمة على الحقوق والواجبات ، وغرس القيم الايجابية وبذالقيم السلبية ، كما أن العملية التعليمية تهدف الي الالتزام بحق كل طفل في فرصة تعليمية متكافئة، تتناسب مع معايير الجودة العالمية.

مما سبق يمكن القول بأن السياسة التعليمية للمرحلة الثانوية تضمن مجانية التعليم وفق ما ورد في الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤م- ٢٠٢١ م والتي تنبثق من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ كما ان الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤م ٢٠٣٠م قد اشتملت على تطوير نظم التقويم ونظام اختبار الثانوية العامة ، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن^٩ (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠، ص٩٦)

رابعا :مصادر صنع السياسة التعليمية :

تتنوع مصادر صنع السياسة التعليمية ، هناك مصادر داخلية ومصادر خارجية .

١-المصادر الداخلية لصنع السياسة التعليمية :

يعد الدستور القانون الأعلى في المجتمع وهو الذي يصنع الأسس والمبادئ التي

تقوم عليها كافة مؤسسات وسياسات الدولة ، ووفقاً لدستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ٢٠١٤

٢-القوانين المتعلقة بالتعليم :

يعد القوانين المتعلقة بالتعليم " ثاني مصادر اشتقاق السياسة التعليمية بعد الدستور ، حيث يضع الدستور الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسة التعليمية ، ثم تصدر القوانين المفسرة لتلك الأسس وفق ما أصدره الدستور من مواد متعلقة بالتعليم ، وتتعلق تلك القوانين المقسرة لمواد التعليم بالدستور جميعها بالتعليم دون غيره ، فمثلاً قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والذي تم تعديله بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٩م ، نجدة في مادته الاولى يوضح هدف التعليم قبل الجامعي ، والذي يتمثل في " تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية ، من النواحي الوجدانية ، والقومية ، والعقلية والاجتماعية ، والصحية ، والسلوكية ، والرياضية ، يقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ، ووطنه ، وقيم الخير والحق والإنسانية ، وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية ، والمقومات التي تحقق إنسانية وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته ، والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج ، والخدمات ، ومواصلة التعليم العالي والجامعي ، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخاءه وتقدمه.^{٢٠} (قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١)

٣ -الايديولوجية السائدة في المجتمع :

وتتمثل في الافكار والاراء والمعتقدات المتكاملة والقيم المتفاعلة فيما بينها حول الواقع الاجتماعي.^{٢١} (- سعاد محمد عبده ، ص٤٩)

وترى الدراسة الحالية أن النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والقيم الفاعلة في المجتمع هي التي توجه السلوك ، وبالتالي فإن رسم السياسات التعليمية يكون وفق المعتقدات السائدة

في المجتمع لكي تأتي السياسة التعليمية مسيرة للإتجاهات العامة للمجتمع وسلطات الدولة .

٣-المصادر الخارجية لصناعة واشتقاق السياسة التعليمية:

لا تعيش اي دولة نامية أو متقدمة بمعزل عن الدول الأخرى ، ولكن بلا شك تسعى جاهداً لمواكبة التطورات العالمية في كافة المجالات ، ولذا فعند رسم السياسة التعليمية كان هناك ضرورة للجوء لبعض المصادر الخارجية للمساعدة في رسم السياسة التعليمية ومن هذه المصادر : التقارير الدولية والمؤتمرات الدولية ويمكن تناولها فيما يلي:

١-التقارير الدولية :

تعقد التقارير الدولية أحد المصادر الخارجية لرسم السياسة التعليمية ، فمثلا التقرير العالمي لرصد التعليم عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ، نجده يوضح أن " مخرجات التعليم الطموحة تعتمد على

أطراف فاعلة متعددة تقوم غالباً بأداء مسؤوليات مشتركة ، وتعمل بصورة متضافرة من أجل الوفاء بمسؤوليتها."^{٢٢} (- منال سيد يوسف، العدد ٢٢، أبريل ٢٠١٩) ومما سبق يمكن القول بأن تضافر الجهود يعد ضماناً لرسم سياسة تعليمية واضحة ومستقرة ، حيث إن تقارير منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية تلعب دوراً هاماً في رسم السياسات التعليمية.

١-المؤتمرات الدولية :

تهدف المؤتمرات الدولية الخاصة بالتعليم الى الوقوف على أهم سياسات التعليم في دول العالم ، ولذا يمكن القول بأن توصياتها ونتائج الابحاث المقدمة في تلك المؤتمرات تعد مصدراً من مصادر اشتقاق السياسة التعليمية .

خامساً: اسس ومبادئ السياسة التعليمية :

تقوم السياسة التعليمية على عدة أسس ومبادئ تجعل السياسة التعليمية قوية ومتماسكة ،
غنهاك مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها اي سياسة تعليمية ومنها مايلي:

١-المرجعية المجتمعية :

لكل مجتمع مايميزه عن غيره من المجتمعات ، فإذا كان المجتمع يقوم علي الديمقراطية
وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فإن السياسة التعليمية لا بد أن يكون لها الرؤية
الواضحة أن تسير في نفس الاتجاه لتحقيق اهداف المحتتم ، ويقصد بالمرجعية
المجتمعية " ويقصد بالمرجعية المجتمعية "الرؤية العامة التي تشكل الإطار الفكري
للمجتمع وأيديولوجيته ، وقد يعبر عنها بالهوية التي تشير الى الأسس العقائدى التي تحكم
البنية الكلية للمجتمع ، والتعليم عملية تنفيذية تتم فى المجتمع ، اذن فلا يمكن لها ألا
تستند إلى تلك المرجعية المجتمعية اثناء عملها وادائها لوظائفها في المجتمع .^{٢٣} (علاء
احمد عبد الكريم، عدد ١٣ جزء ٣ ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٤٢)

١-الترابط والتكامل والاتساق بين عناصر السياسة التعليمية :

يمثل التعليم كياناً يتكون من أجزاء ، وهذه الأجزاء تكون الكيان كله ، ولذا فلا بد أن يكون
هناك ترابط وتكامل بين تلك الأجزاء حتى يستقيم الكيان ، فمثلاً اذا شبهنا التعليم بالماكينة
أو الألة التي تتكون من أجزاء ، ولذا أن نتصور ماسوف يحدث فى حالة وجود خلل ما
في أحد الأجزاء ، فإن ذلك سوف ينعكس على اداء تلك الألة.

١-المنهج العلمي :

يعد المنهج العلمي اساس نجاح اي سياسة تعليمية ، حيث إن التعليم يستند إلى علوم
ودراسات ، ولذا فإن من أهم مبادئ السياسة التعليمية استخدام المنهج العلمي في بناء
السياسة التعليمية .

١-العقلانية :

إن إعمال العقل من الأمور التي يمتاز بها الإنسان ، ولذا فإن العقلانية في الأمور لا بد وأن تكون في ما يخدم الصالح العام ، " فلا يجب أن تتبنى الدولة سياسات وقرارات تعليمية بهدف ارضاء الجمهور أو امتصاص غضبة وانفعالة.^{٢٤} (ولاء فايز ، ص ٦٦)

١- الإستمرارية والمرونة :

إن السياسة التعليمية الناجحة لا تكون مرحلية ، إذ أن مبدأ التربية المستمرة يقتضى توافر بعد الاستمرارية لهذه السياسة ومرونة الأخذ بأسلوب البدائل ، حتى لا تأتي السياسة ضيقة في توجهاتها ، جامدة في حركاتها ، وذلك لكي تتماشى مع قد يواجة التعليم من تغيرات ومراعاة حاجات المجتمع الأنية والبعيدة^{٢٥} (المرجع السابق نفسه)

وترى الدراسة الحالية أن مثل تلك القرارات تتعارض مع أسس ومبادئ السياسة التعليمية ، حيث يجب ألا تكون السياسة التعليمية مرحلية ، ولقد أدت العشوائية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالثانوية العامة حالة من الإرتباك والتوتر لدى الأسر المصرية ، نتيجة لغياب أحد مبادئ السياسة التعليمية الناجحة والمتمثلة في الاستمرارية .

١- القابلية للتطبيق :

تعد القابلية للتطبيق أحد المبادئ الأساسية للسياسة التعليمية ، وتعنى العقلانية فى أحد جوانبها أن تكون السياسة التعليمية تتناسب مع الموارد المتاحة للدولة ، حتى تضمن تنفيذ وتطبيق السياسة التعليمية .

١- استشراف المستقبل :

يعد استشراف المستقبل من المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها اي سياسة تعليمية ، حيث إن استشراف المستقبل " يأتي من محل تعليمي يتمثل في القدرة على ربط الحاضر بالماضى انطلاقاً للمستقبل ، ولذا فإن حاضر أي أمة لا يمكن أن يكون بمعزل عن

ماضيها ومستقبلها ، فالماضي والحاضر يشكلان المستقبل "٢٦) مهني محمد إبراهيم
غنايم، ص٥٢٦)
١-المأسسة :

نسبة الى مؤسسة وتعني " ألا ينفرد شخص بصنع السياسة ووضع الفلسفة ، أياً كان شأنه ، ومهما كان موقعة ، وذلك لا يعني التشكيك في أحد ، فالأشخاص تتغير مواقعهم ، ولا يتحمل مستقبل المجتمع أن يرهن بفكر فرد ، لكن تلك السياسة التي تصنعها مؤسسات هي الطريقاً لافضل لتحقيق الأمل المنشودة .٢٧) (علاء احمدى جاد الكريم، ١٤٤٢)
وتؤكد الدراسة الحالية على أن السياسة التعليمية تختلف من دولة لأخرى ، وأن لكل سياسة تعليمية أهدافها التي تميزها عن غيرها من السياسات ، "وتختلف اهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى ؛ بسبب اختلاف النظم السياسية وفلسفة ايدولوجية تلك المجتمعات . فلكل دولة سياسة تعليمية لها أهدافاً عامة وطبيعة فلسفية وثقافية وروحية تعكس احتياجات المجتمع وفق المتطلبات العالمية ، كما أن لها أهداف سياسية تعبر عن الاتجاهات القومية ، وأهداف اقتصادية ، وأهدافاً تربوية عامة تحدد الموجهات الرئيسية للنظام التعليمي وأخرى خاصة بمراحل التعليم المختلفة.٢٨) (هادية محمد راد ابو كليله، ص٢٨٨)

سادساً : شروط السياسة التعليمية ٢٩) (أحمد اسماعيل حجي، ص١٣٢٥-١٣٢٦)
عند رسم اي سياسة تعليمية يجب أن يكون هناك عدة شروط حتى تكون هذه السياسة سليمة وصحيحة ، ومن هذه الشروط مايلي:
١- يجب أن تكون مكتوبة ومسجلة ، ويساعد تسجيلها على أن يكون هناك مبادئ او قواعد واحدة .

٢- يجب أن تكون معلنة ، إذ أن تسجيلها دون إعلانها على كل من يهمة أمر التعليم لا يجعلها تؤدي دورها كموجهات للفكر .

٣- تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق لتحقيق الأهداف التربوية .

٤- تساعد على استقرار العمل والتنفيذ حتى مع تغير المسؤولين .

٥- تحدد السبل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية .

وبانظر في ماسبق ، يمكن القول إن السياسة التعليمية يجب أن تكون واضحة ومحددة وأن تكون متناسقة ، ولذا فإنها يجب أن تكون معلنة ، وأ، تشتمل على الطرق والأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التربوية المنشودة .

وتؤكد الدراسة الحالية أن السياسة التعليمية السليمة يجب أن تكون قابلة للتطبيق وأن تستخدم كمعايير للتقويم الذي يقاس في دورها الأداء الفعلي ، وبذلك فإنها يجب أن تكون واضحة المعالم والأهداف والعناصر ، وأليات تنفيذها ومتابعتها ، وفي ذات الوقت يجب أن يكون هناك تناسق بين عناصرها حتى تؤدي ثمارها .

كما ترى الدراسة الحالية أن السياسة التعليمية يجب أن تعبر عن قيم وعادات المجتمع ، وكذلك يجب أن تكون مراعية لثروات المادية والبشرية ، وبذلك يمكن القول أن نجاح سياسة تعليمية في دولة ما ، لا يعنى بالضرورة نجاح تلك السياسة في دولة أخرى .

سابعاً :عناصر السياسة التعليمية :

تتكون السياسة التعليمية من عدة عناصر متداخلة فيما بينها ، ويعد تماسك وتشابك تلك العناصر سبباً أساسياً في نجاح السياسة التعليمية ، وتتكون السياسة التعليمية من عدة عناصر منها :

أ-السياق ويقصد به تلك العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي ترسم سياسة تعليمية معينة ، ويتوقف عليها مدى نجاحها ومدى ملاءمتها للمجتمع . وترى الدراسة الحالية أن السياسة التعليمية للثانوية العامة في الوقت الحالى تفتقد عنصر السياق حيث أن تلك السياسة لا تلائم المجتمع .

ب-الأهداف :

يشكل تحديد الأهداف أحد المرتكزات المهمة للسياسة التعليمية .

ج-نص السياسة ويقصد به مضمون السياسة التعليمية "

ويعبر عنه بصورة متعددة منها ، الوثائق السياسية ، الخطابات الرسمية ، التقارير ، القوانين ، التشريعات ، الاستراتيجيات ، الخطط، القرارات .

د- النتائج:

ويقصد بها التغيرات الكمية والكيفية التي تحدث نتيجة تنفيذ السياسة التعليمية "٣٠ (سعاد محمد عيد نصر، ٢٢مايو ٢٠١٠، ص ص ١١٦)

ثامناً: مستوى صنع السياسة التعليمية :

هناك مستويان للسياسة التعليمية يتمثلان في مستوى التنفيذ، ويمكن تناول ذلك فيما يلي:٣١ (نايف بن هشام الرومي، ٢٠٠٢ ، ص ١١٦)

أ- مستوى صنع السياسة التعليمية :

إن صنع السياسة التعليمية هو اختيار سياسي يعكس القيم والاتجاهات والمعتقدات الخاصة للمجتمع والسلطة الحاكمة ، ولهذا تحدد السياسة التعليمية من قبل أعلى المستويات لصنع القرار .

أ- مستوى تنفيذ السياسة التعليمية :

ويقصد به الإستراتيجيات والخطط، أى التحول من الصياغة النظرية الى التطبيق العملي، لتصبح واقعاً ملموساً، إلى جانب وجود سياسات تعليمية ثابتة، والتي هي جزء من سياسة الدولة ، مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقد والقيم ، إلا أن هناك سياسات تتغير وفق تغير حاجات الافراد والمجتمع ،وفق الظواهر والمشكلات الإجتماعية والتنمية، ولهذا فإن من مهام السياسة التعليمية ليس فقط المحافظة علي القيم والهوية الثقافية للمجتمع ، بل أيضاً إحداث التغير المطلوب والمناسب سواء الاجتماعى أو الا

اقتصادي أو التمتوي، لمقابلة احتياجات الأفراد والجماعات والتي هي جزء أساس في ذهنية متخذ القرار وليست مواقف طارئة .

أ-تاسعاً: مراحل صياغة السياسة التعليمية :

تمر السياسة التعليمية بعدة مراحل ، فهي عملية منظمة تتسم بالمنهجية العلمية ، وتتبع من السياسة العامة للدولة ، ويمكن تلخيص مراحل بناء السياسة التعليمية في ما يلي :

أ-مرحلة صياغة السياسة التعليمية :

هي اول عملية في بناء السياسة التعليمية ويراعى فيها السياسات التعليمية الثابتة والتي هي جزء من سياسة الدولة العامة ، مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين ، والمعتقد والقيم ، والنوع الأخر من السياسات التعليمية التي تتغير تبعاً لتغيرات حاجات الافراد والمجتمع .

أ-مرحلة تبنى السياسة التعليمية :

وهي مرحلة تبنى وإقرار السياسة التعليمية من قبل الجهات العليا في الدولة واعتمادها لتصبح بعد ذلك وثيقة شرعية يجب أن تتبناها الجهات المسؤولة عن التعليم وتجعلها محدداً رئيسياً للعمل علي المستوى التنفيذي .

أ- مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية :

ويتم تنفيذ السياسة التعليمية عن طريق المؤسسة التعليمية الرسمية .

عاشراً - اساليب صنع السياسة التعليمية :

المقصود بصنع السياسة التعليمية " العملية التي بمقتضاها يشترك مجموعة من الأطراف أو الجهات المعنية في ترجمة الرؤية السياسية الى برامج واجراءات لتحقيق النتائج وإحداث التغييرات المرجوة في النظام التعليمي ، كما يقدر بصانعي السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة في صنع السياسة وتنفيذها من سياسيين ومعلمين وإداريين ، وباحثين ، وغيرهم ،

تلك الأطراف تهتم بتحديد مسار التعليم وتوجيهه وتطويره.^{٣٢} (منال سيد يوسف حسنين ،
العدد ٢٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٦٦)

هناك عدة أساليب لصنع السياسة التعليمية تتنوع جميعها بإختلاف النظم السياسية ،
واختلاف توازن القوى السياسية ، ومن أهمها:^{٣٣} (- منار محمد بغدادي ، ٢٠٠٩ ، ص ص
٥٢،٥١)

١-المساومة :

يتضمن اسلوم المساومة مفاوضات ، وحلولاً وسطي ، لتحقيق التعاون بين القادة
والإداريين من أجل تحقيق المصلحة العامة . وتعد المساومة أسلوباً مهماً في تحديد أفضل
الاختيارات بما تتطلبه من موافقة قطاعات الحكومة ، بالإضافة إلى حكومات المحليات ،
وتأثير الجماعات الخاصة .

٢-تكوين الائتلاف :

تستخدم بعض الجماعات أسلوب الائتلاف أو التحالف لتحقيق أهدافها ومصالحها في
عملية صنع السياسة ، ويتم ذلك من خلال الاشتراك من عدد من المنظمات ، والاتفاق
على هدف ما وجهد كل القوي لإنجازه.

٣-التعاون :

يتم التعاون عندما يستحيل فوز طرف دون الطرف الآخر حينئذ يتم تعاون كل القوي ،
ويحدث ذلك في مواقف نادرة جداً مثل عند التقدمة لمشروع القانون أو عرض برنامج ،
يتعاون كل الأعضاء ، ويتم الإعداد لمشروع القانون قبل عرضة على الهيئة التشريعية .

٤-التنافس :

عبارة عن نشاط يسعى من ورائة طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف ، مثال ذلك
تنافس الساسة من أجل الفوز بأصوات الناخبين ، وتنافس الأحزاب في سبيل
إحراز نصر إنتخابي.

٥-الصراع:

يحدث الصراع عندما تتعارض أهداف الفاعلين بصورة مباشرة ، وحينما يؤدي نجاح أحد الطرفين إلى التسبب في خسائر مباشرة للطرف الآخر .
وتختلف أساليب صنع السياسة التعليمية باختلاف النظم السياسية ، فأسلوب المساومة أو التسوية يتم استخدامه في النظم التي تسمح ببقاء الساسة في مناصبهم لمدة طويلة ، وهو أسلوب يتبع بين الساسة والمواطنين وجماعات المصالح ، وتلجأ الدولة متعددة الأحزاب إلى استخدام أسلوب التنافس من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية أو غيرها ، وأحياناً يلجأ المتنافسان إلى التسوية أو المساومة في حالة تكوين الائتلاف الحكومي ، مثل انجلترا بينما يستخدم أسلوب الصراع حينما تتعارض أهداف الفاعلين ، وقد يكون الصراع عنيفاً ويدفع إلى حدوث تسوية . أما أسلوب التعاون فتستخدمه كل النظم السياسية ، ويتطلب هذا الأسلوب تدفق المعلومات بانتظام ، إضافة إلى التنسيق ، والتشاور ، والتكيف بين صانعي السياسة التعليمية.^{٣٤} (- المرجع السابق ، ص ص ٥٣،٥٢)
وترى الدراسة الحالية أن أسلوب التعاون أفضل اساليب صنع السياسة التعليمية ، حيث أن هذا الاسلوب يسمح بتدفق المعلومات وحسن التنسيق والتكامل بين صانعي السياسات ، مما ينعكس بدوره على المخرجات والتي تتمثل في السياسة التعليمية ككل . وبالنظر في سياسة تقويم الثانوية العامة في مصر في الوقت الراهن ، يمكن القول بأنها تفتقد أسلوب التعاون ، حيث يمكن القول بأن وزارة التربية والتعليم تفتقد ذلك المبدأ ، حيث يتفاجأ المجتمع بقرارات وزارية تتعلق بالتقويم النهائي للثانوية العامة ، الأمر الذي يؤدي الى حالة الارتباك لدى الطلاب واسرهم ، خاصة وأن افتقاد السياسة التعليمية لمبدأ الاستمرارية، والوضوح ، يدفع المجتمع لفقدان الثقة في تلك السياسة.

الحادى عشر: أنواع السياسات التعليمية :

يمكن تقسيم السياسات التعليمية إلى ثلاث مستويات متدرجة ، يعكس هذا التدرج أهميتها ، ومداهها وهي:^{٣٥} (- أحمد اسماعيل حجي ، ٢٠٠٢ ص ٣١٠)

١-السياسات الأساسية General policies

وهي سياسة طويلة الأجل ، وعريضة المدى تؤثر في التعليم ككل ، ولذلك فإنها ترتبط أساساً بما تمارسه الإدارة المركزية للتعليم من نشاطات .

١-السياسة العامة General policies

تختلف عن السياسات الأساسية في أنها أقصر أجلاً ، وأكثر تحديداً ، وهي في ذات الوقت تنطبق على عدد من أجزاء العملية التعليمية ومكوناتها ، وإن كانت لا تشملها جميعاً .

١-السياسات الوظيفية أو سياسات الأقسام والقطاعات Departmental policies

تتفق هذه السياسات مع السياسات العامة في قصر أجلها ، وأن اعتبرت أكثر تحديداً منها ، ولذا فإنها تحكم التصرفات ، والقرارات داخل إدارة او قسم أو قطاع أو منظومة صغرى من منظومات التعليم.

خاتمة :

تظل السياسة التعليمية أحد الشواغل التي تشغل جميع التربويين والمجتمع ككل ، حيث أن تلك السياسة تؤثر بشكل مباشر على الطلاب في الحاضر ، وفي حياتهم المستقبلية ، لذا كان موضوع الدراسة الحالية السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة في مصر ٢٠١٤-٢٠٢١ ، بإعتبار أن الثانوية العامة هي التي تحدد مسار الدراسة الجامعية بالنسبة للطلاب ، ومن ثم فقد تناول الفصل الحالي عدداً من مفاهيم أخرى.

ثانياً : النتائج:

توصيل البحث الحالي لعدة نتائج فيما يلي :

ان مضمون السياسة التعليمية اشتملت علي اهمية السياسة التعليمية ينتج عنه قدرة النظام التعليمي علي تحقيق اهدافه ،وللسياسة التعليمية عدة اهداف منها مواجهة المشكلات التعليمية واشباع الحاجات الفردية والجماعية والمجتمعية وتحقيق الإصلاح التعليمي وتوجيه العمل التربوي وتحديد مسارات القرارات التربوية في اتجاه تحقيق الأهداف ، وتنوعت مصادر صنع السياسة التعليمية فهناك مصادر داخلية ومنها الدستور القانون الاعلى فى المجتمع، القوانين المتعلقة بالتعليم والايديولوجية السائدة في المجتمع . أما المصادر الخارجية لصناعة واشتقاق السياسة التعليمية ومنها التقارير الدولية و المؤتمرات الدولية . وتقوم السياسة التعليمية علي عدة اسس ومبادئ تجعل السياسة التعليمية قوية ومتماسكة ومنها المرجعية المجتمعية والترابط والتكامل والاتساق بين عناصر السياسة التعليمية والمنهج العلمي والعقلانية والاستمرارية والمرونة القابلية للتطبيق استشراف المستقبل والأسسة .

وعند رسم اي سياسة تعليمية يجب أن يكون هناك عدة شروط حتي تكون هذه السياسة سليمة وصحيحة . وتتكون السياسة التعليمية من عدة عناصر متداخلة فيما بينها ، ويعد تماسك وتشابك تلك العناصر سبباً أساسياً في نجاح السياسة التعليمية ومنها السياق والاهداف ونص السياسة ويقصد به مضمون السياسة التعليمية والنتائج . وأن صنع السياسة التعليمية هو اختيار سياسي يعكس القيم والاتجاهات والمعتقدات الخاصة للمجتمع والسلطة الحاكمة .ومستوي تنفيذ السياسة التعليمية وتمر السياسة التعليمية بعدة مراحل ومنها مرحلة صياغة السياسة التعليمية ومرحلة تبني السياسة التعليمية ومرحلة تنفيذ السياسة التعليمية ويوجد عدة اساليب لصنع السياسة التعليمية تتنوع جميعها باختلاف النظم السياسية واختلاف توازن القوي السياسية واهمها المساومة، تكوين الائتلاف،

التعاون، التنافس، الصراع، وتصنف السياسات التعليمية الي ثلاث مستويات متدرجة وهى السياسات العامة، السياسات الوظيفية أو سياسات الأقسام والقطاعات .

ثالثاً : التوصيات

من خلال تحليل مضمون السياسة التعليمية لنظام الثانوية العامة

توصيات تتعلق بعملية صنع السياسة التعليمية :

- مأسسة عملية صنع السياسة التعليمية وعدم اختزالها في شخص أو مجموعة محدودة من الأشخاص.
- ضرورة مشاركة المؤسسات التعليمية في صياغة السياسات التعليمية على اعتبارها أن دورها لا يتوقف عند حدود تطبيق السياسات العامة بل يتفاعل في صنعها مع أجهزة الدولة التنفيذية في ظل اتجاهات الجمهورية الجديدة .
- ضرورة دعم مراكز الفكر والبحث التربوية والتوسع فيها والاستفادة من نتائجها في تحديد الممارسات القائمة على الأدلة
- توصيات تتعلق بعمليات تنفيذ السياسة التعليمية :
- ضرورة الأخذ بالتقويم المستمر للسياسات التعليمية وتطبيق مبدأ المحاسبية في ضوء نتائج التقويم .
- وجود دعم للسياسات سواء أكان دعم شعبي أم دعم من الأطراف المعنية بالتنفيذ.
- العمل على ضرورة توافق واتساق أفكار القائمين بالتنفيذ وأهداف السياسات .
- توصيات تتعلق بمحتوى سياسات التعليم ومضمونها :
- ضرورة تشجيع إجراء دراسات وبحوث حول تحليل السياسات والمفاهيم المرتبطة بتعليم المواطنة العالمية .
- العمل على التوسع في إنشاء مدارس تتبنى تعليم stem في جميع مراحل التعليم العام لإعداد خريجين لديهم مؤهلات كافية تفي باحتياجات سوق العمل .
- إدخال الفكر الريادي في مناهج ومقررات التعليم قبل الجامعي .

المراجع العربية

- أحمد اسماعيل حجي : اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي : التعليم والأسرة والإعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ ص ٣١٠
- احمد اسماعيل حجي : السياسة التعليمية في مصر وبرامج تنفيذها ، أبحاث مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر ، رابطة التربية الحديثة ، جزء ٤ ، القاهرة ، ابريل ٢٩٨٧ ص ١٣٢٦
- أحمد اسماعيل حجي : السياسة التعليمية في مصر وبرامج تنفيذها ، مرجع سابق ص ص ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ .
- الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ م ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
- الإستراتيجي في التعليم العالي ، جامعة طنطا ، كلية التربية ، الثلاثاء ٢٢ مايو ، ٢٠١٠ ص ص ١١٦ .
- حنان حسن احمد بعنوان اتجاة الطلاب والمدرسين نحو نظامي الثانوية العامة (القديم-الجديد) لضمان الجودة التعليمية ودور الممارسة في مواجهتها ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين مصر، ٢٠١٦ .
- دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ ، مادة رقم (١٩) ص ٧ .
- رئاسة الجمهورية .
- سعاد محمد عيد : تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠١٣ ، ص ٣٩ .
- سعاد محمد عبده : تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .
- سعاد محمد عيد نصر : السياسة التعليمية والتخطيط : دراسة في المفاهيم والعلاقات ، الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية التخطيط الإستراتيجي في التعليم العالي ، جامعة طنطا ، كلية التربية ، الثلاثاء ٢٢ مايو ، ٢٠١٠ ص ص ١١٦ .
- ١٢-د. صلاح فضل (٢٠٠٢) ، مناهج النقد المعاصر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، صفحة (١٠-١١) .
- عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم : مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠١ .

- عبد الرحمن بن أحمد محمد صانع : واقع التعليم الثانوى فى الوطن العربى وسبل تطويره ، المؤتمر السابع لوزارة التربية والتعليم العرب ، مسقط ، ٢٠١٠، ص ١.
- علاء احمد عبد الكريم : السياسة التعليمية وأليات صنعها في مصر ، مجلة البحث العلمي في التربية ، كلية التربية ، كلية البنات للأداب والعلوم التربوية ، جامعة عين شمس ، عدد ١٣ جزء ٣ ، ٢٠١٢، ص ١٤٤٢.
- علاء احمدى جاد الكريم : السياسة العلمية واليات صنعها فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٤٢.
- قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، المادة رقم (١) ، الباب الاول ، الأهداف والأحكام العامة للتعليم.
- كمال حسني بيومي : سياسات تقويم العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام فى مصر : مفهوم مقترح، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠١٦.
- محمود أبو النصر : الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠، القاهرة، مركز البحوث ، ص ٢.
- محمود ابو النصر: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠، القاهرة ، مركز البحوث ، ص ٣ .
- مهني ابراهيم غنايم ، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة ، مرجع سابق ، المؤتمر العلمي العربى الثاني عشر الدولي ، التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة ، ص ٥٢٤ .
- مهني محمد إبراهيم غنايم: السياسة التعليمية ، الطبقة والمواطنة ، مرجع سابق ، ص ٥٢٦ .
- منال سيد يوسف : اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر، مجلة الادارة التربوية ، العدد ٢٢، ابريل ٢٠١٩ .
- منال سيد يوسف حسنين : اجراءات مقترحة لتطوير عملية اختيار صانعي السياسة التعليمية في مصر ، مجلة الادارة التربوية ، العدد ٢٢ ابريل ٢٠١٩ ص ٣٦٦.
- منار محمد بغدادى : السياسة التعليمية فى الدول النامية والمتقدمة ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ص ص ٥١ : ٥٢ .
- المرجع السليق.
- ناصر السيد عبد الحميد : منظومة التقويم : مدخل لتطوير الثانوية العامة وحل اشكالياتها، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ٢٠١٧ .



- نايف بن هشام الرومي : السياسة التعليمية : الأهمية والمفهوم ، مجلة التوثيق التربوي ، ع٤ ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٦ .
- هادية محمد راد ابو كليلة " قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية - التحدى والإستجابة " ، مجلة التربية جامعة الأزهر ، القاهرة ، العدد ٥١ ، غسطس ، ١٩٩٥ ، ص ٢٨٨ .
- وزارة التربية والتعليم : قرار رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١٨ الصادر عن نظام الدراسة والتقسيم لطلاب الصف الاول الثانوى مواد (٢،٣) ، ص ١١،١٢ .
- ولاء فايز : محاضرات في سياسات الاعلام التربوي ، مرجع سابق، ص ٦٦ .
- المرجع السابق نفسة.
- يحيى مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم : اساليب البحث العلمى والاسس النظرية والتطبيقية العملى ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ ، ص ٥٢ .
- iCissE: Ahanou)CiSSEAhanou "Reform of Secondary Education in the Lightof the UNESCO Strategy for Technical and Vocation al Education and Traninig University SuLtan Abidin of Malaysia ,2016